أكدت أن تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري بقانون الجنسية يهدف لتعزيز الهوية الوطنية

«الداخلية»: إلغاء جميع طلبات الحصول على الجنسية لحملة «إحصاء 65»

النائب الأول الشيخ فهد اليوسف خلال إشرافه على الحملة الأمنية في حولي

جانب من الحملة الأمنية بحولي

إلغاء طلبات تجنيس أبناء الكويتيات المتزوجات من أجانب.. ومعاملة القاصر معاملة الكويتي لحين بلوغ سن الرشد

أي شخص تسحب جنسيته ستتم إعادته إلى جنسيته القديمة أو إحالته لـ «الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية»

حملة أمنية مكثفة في «حولي» تسفر عن ضبط العديد من المخالفين بإشراف ميداني من اليوسف

أكد مدير إدارة الجنسية في وزارة الداخلية العقيد عبدالرحمن العثمان أن مشروع مرسوم بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم "15" لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية جاء مع دراسة مسبقة للمرسوم من جميع النواحي القانونية ويهدف إلى تعزيز مبدأ الهوية الوطنية ومراعاة النظام العام للدولة.

وقال العقيد العثمان لـ "كونا" الجمعة إن مشروع المرسوم آنف الذكر الذي وافق عليه مجلس الوزراء في اجتماعه الثلاثاء الماضي جاء من منطلق الحرص على الهوية الوطنية والمحافظة عليها وبمقتضاه يستبدل بنصي الفقرتين الأولى والثانية من المادة "7" وبنصي المادتين "8" و"13" من المرسوم الأميري رقم "15" لسنة 1959 المشار إليه النصوص الآتية: – مادة "7" فقرة أولى: "لا يترتب على كسب الأجنبي الجنسية الكويتية أن تصبح زوجته كويتية ويعتبر أولاده القصر كويتيين ولهم أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد".

– مادة "7" فقرة ثانية: "وتسري على الأولاد في حالة بقائهم على الجنسية الكويتية أحكام المادة السابقة".

– مادة "8": "لا يترتب على زواج المرأة الأجنبية من الكويتي أن تصبح كويتية".

من جانبه قال مدير إدارة المكتب الفني بوزارة الداخلية العقيد حقوقي محمد المزيد لـ"كونا" إن "أي شخص يكتسب الجنسية الكويتية يجب أن يلتزم بالقوانين ويحترم القيم الوطنية بغض النظر عن مدة حمله للجنسية".

وأضاف العقيد المزيد أنه يجوز بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية وذلك في الحالات الآتية: –1 إذا كان قد منح الجنسية الكويتية بطريق الغش أو التزوير أو بناء على أقوال كاذبة ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن قد كسبها معه بطريق التبعية.

2 – إذا حكم عليه بحكم بات بعد منحه الجنسية الكويتية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بجريمة من جرائم أمن الدولة الداخلي أو الخارجي أو في جريمة المساس بالذات الإلهية أو الأنبياء أو الذات الأميرية.

3 – إذا فصل تأديبيا من وظيفته الحكومية لأسباب تتصل بالشرف أو الأمانة خلال عشر سنوات من منحه الجنسية الكويتية.

4 – إذا استدعت مصلحة الدولة العليا أو أمنها الخارجي ذلك ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية.

5 – إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام الاقتصادي أو الاجتماعي في البلاد أو على انتمائه إلى هيئة سياسية أجنبية ويجوز في هذه الحالة سحب الجنسية الكويتية ممن يكون كسبها معه بطريق التبعية.

وعن المادة "13" التي تجيز بمرسوم بناء على عرض وزير الداخلية سحب الجنسية الكويتية من الكويتي الذي كسب الجنسية الكويتية أوضح العقيد المزيد أن هذه المادة تشمل "الكويتي المتجنس" وليس "الكويتي المادة الأولى بالتأسيس".

وذكر أن "المرأة الكويتية في حال تزوجت بغير كويتي في السابق يتم تجنيس أبنائها" أما في القانون الحالي فقد تم إلغاء هذا البند وهو تجنيس أبناء الكويتيات "سواء المادة الأولى بالتأسيس أو المتجنس" والاكتفاء بالمادة "7 مكرر أ" وهي يجوز بقرار من وزير الداخلية معاملة القاصر المولود من أم كويتية والمحافظ على الإقامة فيها إذا "كان والده الأجنبي أسيرا أو طلق أمه طلاقا بائنا أو المتوفى عنها" معاملة الكويتي لحين بلوغه سن الرشد.

وأشار العقيد المزيد إلى أنه تم إلغاء جميع طلبات الحصول على الجنسية لحملة "إحصاء 65" بالكامل.

وبين أن "أي شخص تسحب جنسيته الكويتية ستتم إعادته إلى جنسيته القديمة" وفي حال لم تكن معلومة تتم إحالته إلى الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية.

على صعيد متصل في خطوة تعزز الجهود المتواصلة للحفاظ على الأمن والنظام العام في البلاد، نفذت الجهات الأمنية حملة أمنية موسعة في منطقة الجابرية بإشراف مباشر من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف، بمشاركة الإدارة العامة للمرور، والإدارة العامة لشرطة النجدة، وقطاع الأمن العام، بمساندة قوات الأمن الخاصة.

وشملت الحملة إغلاق كافة مداخل ومخارج منطقة الجابرية مع إقامة نقاط تفتيش لضبط المخالفين، وأسفرت عن تحرير 800 مخالفة مرورية وضبط 4 أشخاص بحوزتهم مواد مخدرة وحجز 18 مركبة ودراجة كما تم ضبط 11 شخصاً مطلوبين على ذمة قضايا إلقاء قبض وتغيب بالإضافة إلى ضبط 4 مركبات مطلوبة وشخصين مخالفين لقانون الإقامة هذا وقد تم إحالة 9 أشخاص إلى نظارة المرور.

وأكدت وزارة الداخلية أن هذه الحملة تأتي ضمن خطة استراتيجية شاملة لتعزيز الأمن في كافة مناطق البلاد، حيث تم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان تحقيق أهداف الحملة بكل كفاءة ودقة، مشيرة إلى أن هذه الحملات الأمنية ستستمر بشكل دوري لضمان سيادة القانون.

العقيد حقوقي محمد المزيد

العقيد عبدالرحمن العثمان

القبض على «نزيل هارب» خلال نقله إلى المطار لإبعاده بأقل من 24 ساعة

أعلنت وزارة الداخلية أمس الأول الجمعة تمكن الأجهزة الأمنية المختصة من إلقاء القبض على نزيل هارب "من جنسية عربية" خلال أقل من 24 ساعة.

وقالت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بالوزارة في بيان صحفي إن تفاصيل الواقعة تعود إلى هروب النزيل أثناء نقله مع مجموعة من النزلاء إلى مطار الكويت الدولي لتنفيذ قرار إبعاده عن البلاد.

وبينت أنه فور وقوع الحادثة قامت الوزارة بتشكيل فرق أمنية وكثفت عملياتها البحث والتحري وتعميم بياناته على جميع القطاعات المعنية.

وأكدت نجاح القوة الأمنية في تحديد موقعه والقبض عليه في زمن قياسي مبينة أنه تمت إحالته إلى الجهات المختصة لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بحقه.

«الأمن الجنائي» يضبط المتهم في جريمة قتل بمحافظة حولي

تمكن قطاع الأمن الجنائي، ممثلاً بالإدارة العامة للمباحث الجنائية وبمساندة قطاع الأمن العام، من إلقاء القبض على شخص متهم بارتكاب جريمة قتل بحق أحد أقاربه، وذلك بعد ورود بلاغ يفيد بوقوع الجريمة في أحد المنازل بمحافظة حولي.

وفور ورود البلاغ تم تشكيل فرق متخصصة من المباحث الجنائية التي كثفت عمليات البحث والتحري حول المتهم، حيث نجحت في تحديد مكان المتهم وضبطه في زمن قياسي، وبالتحقيق مع المتهم تبين أنه من أرباب السوابق في قضايا المخدرات، وتمت إحالته إلى الجهات المختصة لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحقه.

سيتم الانتهاء منها آخر العام الحالي

رئيس قوة «الإطفاء»: اشتراطات جديدة للمباني الاستثمارية للوقاية من الحرائق

منها أن تكون المصاعد المستخدمة وتمديدات الغاز معتمدة من قبلنا

البعض قام بتنفيذ جميع إجراءات السلامة في المنشآت التابعة له

نعمل على مدار الساعة لحماية أرواح وممتلكات المواطنين والمقيمين

اللواء خالد فهد

أعلن رئيس قوة الإطفاء العام الكويتية بالتكليف اللواء خالد فهد أن هناك اشتراطات جديدة سيتم تطبيقها في المباني الاستثمارية فيما يتم العمل حاليا على مشروع ربط هذه المباني مع غرفة العمليات الرئيسية للقوة وسيتم الانتهاء منه آخر العام الحالي.

وقال اللواء فهد في لقاء مع "كونا" أمس السبت إن مجمل ذلك يندرج ضمن الإجراءات والخطوات للوقاية من الحرائق والحيلولة دون وقوعها وهناك العديد من الخطوات التي يتم التركيز عليها أيضا بهذا الجانب خصوصا بعد وقوع حريق المنقف مؤخرا ومنها تكثيف العمليات التفتيشية على المباني خصوصا المعلقات وأبواب سطح المنشأة وأيضا تنفيذ جولات تفتيش على السراديب وأماكن التخزين.

وأوضح أن هناك اشتراطات جديدة سيتم تطبيقها منها وضع مرشات حريق للسكن الاستثماري بعد أن كان سابقا يتم إلزام المباني التي ترتفع عن عشرة طوابق بوضع تلك المرشات أما الآن فجميع المباني ملزمة بتركيبها مهما كان عدد الطوابق.

وردا على سؤال عن إمكانية تطبيق "كود" البناء على السكن الخاص كما هو في التجاري أفاد بأن قانون قوة الإطفاء استثنى السكن الخاص من اشتراطات السلامة للقوة وهي غير مطروحة حاليا لكن "الإطفاء" دائما تقدم النصائح وبشكل دوري لأصحاب السكن الخاص باتخاذ الإجراءات الكفيلة لسلامة أصحابها والتي تتمثل باشتراطات بسيطة مثل وجود كاشف للدخان ومطافئ الحريق.

وتابع أن "الاشتراطات البسيطة تتضمن أيضا أن تكون المصاعد المستخدمة معتمدة من قوة الإطفاء العام وأن تكون كذلك تمديدات الغاز معتمدة ونذكر بأنها إجراءات بسيطة وسهلة ولا تحتاج إلى تراخيص وعند التزام المواطن بهذه الإجراءات فستقل المخاطر وتزيد من سلامة أصحاب السكن الخاص".

ونوه اللواء فهد بما تلمسته قوة الإطفاء من تجاوب من المواطنين "فقد بدأ البعض بوضع جميع إجراءات الأمن والسلامة في المنشآت التابعة له ولا مانع من العمل مع بلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية وتزويدهما بهذه الاشتراطات عند اعتماد المخططات وهو أمر مطروح وسيتم العمل به قريبا".

واستطرد أنه لوحظ مؤخرا انخفاض عدد الحرائق نتيجة وعي المواطن مشددا على أن "الإطفاء" تتابع ما يتعلق بموضوع التراخيص حيث يجب تجديدها علاوة على وجود شركات معتمدة من "الإطفاء" وعلى كل شركة أن تعد تقريرا شهريا لتقديمه للقوة. وأكد في هذا الصدد أن فرق التفتيش تعمل دوريا للكشف على جميع المنشآت لافتا إلى أن حرص المالك على سلامة المنشأة التابعة له هو العنصر الأساسي في تحقيق مبدأ السلامة والأمان في هذا الشأن.

ووجه اللواء فهد رسالة إلى الجميع خصوصا أصحاب السكن الخاص والاستثماري مفادها بـ"أننا نعمل معهم في قارب واحد ونحن كقوة الإطفاء نعمل على مدار الساعة لحماية أرواح وممتلكات المواطنين والمقيمين".

وعن إحصائية الحوادث الأسبوعية للحرائق والإنقاذ والحوادث الأخرى حسب تغطية مناطق قيادات الإطفاء ومركز العمليات والإسناد لها خلال الفترة من مطلع العام الحالي حتى منتصف شهر سبتمبر الجاري كشف اللواء فهد أنها بلغت 4056 حريقا.

وأوضح في هذا السياق أنها بواقع 720 في العاصمة و562 في حولي و457 في مبارك الكبير و713 في الفروانية و556 في الجهراء و656 في الأحمدي فيما تعامل الإطفاء البحري مع 24 حالة والمهام الخاصة مع 10 حالات و"الشمالية" 141 و"الجنوبية" 206 حالات والمطارات 11 حالة.

وذكر أن عدد الحرائق في الأماكن السكنية بلغ 918 حريقا بواقع 140 في العاصمة و169 في حولي و124 في مبارك الكبير و174 في الفروانية و132 في الجهراء و169 في الأحمدي وتعاملت "الشمالية" مع 5 حالات و"الجنوبية" 5 حالات.

أما عدد الحرائق في المناطق غير السكنية فذكر أنها بلغت 411 حالة موزعة على 77 في العاصمة و58 في حولي و45 في مبارك الكبير و58 في الفروانية و33 في الجهراء و43 في الأحمدي فيما تعاملت المهام الخاصة مع حالتي حريق و"الشمالية" مع 29 حريقا و"الجنوبية" 62 حريقا.

وعن عدد الحرائق في أماكن أخرى أفاد بأنها بلغت 1022 تتوزع على 132 في العاصمة و93 في حولي و142 في مبارك الكبير و176 في الفروانية و156 في الجهراء و161 في الأحمدي وتعامل الإطفاء البحري مع 4 حالات والمهام الخاصة مع حالة واحدة و"الشمالية" 69 حالة و"الجنوبية" 88 حالة.

وبالنسبة لحرائق وسائل النقل قال اللواء فهد إنها بلغت 739 حالة تتوزع على 7 حالات وسيلة نقل بحرية و731 وسيلة نقل برية وحالة واحدة وسيلة نقل جوية.

وعن إجمالي عدد عمليات الإنقاذ بين أنها بلغت 5997 حالة تصدرتها محافظة العاصمة بواقع 1031 تلتها حولي بـ 886 ثم مبارك الكبير بـ 802 فالفروانية بـ 826 فالأحمدي بـ 768 تلتها الجهراء بـ 871 حالة والمهام الخاصة 39 و"الشمالية" 59 و"الجنوبية" 160 حالة والمطارات 12 حالة.

وبالنسبة لعدد حالات الاستعداد أفاد اللواء فهد بأنها بلغت 129 حالة موزعة على العاصمة 15 حالة وحولي 12 ومبارك الكبير 4 والفروانية 8 والجهراء 4 والأحمدي 5 والإطفاء البحري 21 والمهام الخاصة 13 والمطارات 47 حالة. وأشار إلى التعامل خلال الفترة المذكورة مع حوادث ذات طبيعة خاصة بإجمالي 45 حالة بواقع 6 حالات في العاصمة و4 في حولي و6 في مبارك الكبير و4 في الفروانية و3 في الجهراء و2 في الأحمدي و6 حالات تعامل معها الإطفاء البحري و9 حالات المهام الخاصة و"الجنوبية" حالة واحدة والمطارات 4 حالات.

وذكر اللواء فهد أنه تم تقديم خدمات عامة بإجمالي بلغ 1033 خدمة تتوزع على 220 في العاصمة و157 في حولي و119 في مبارك الكبير و110 في الفروانية و65 في الجهراء و90 في الأحمدي و182 قدمها الإطفاء البحري و47 المهام الخاصة و13 "الشمالية" و15 "الجنوبية" و15 المطارات.